مركز الاستشارات والبحوث والتطوير
بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

مجلة البحوث الإدارية

Journal of Management Research

علمية - متخصصة - مُحكمة - دورية ربع سنوية

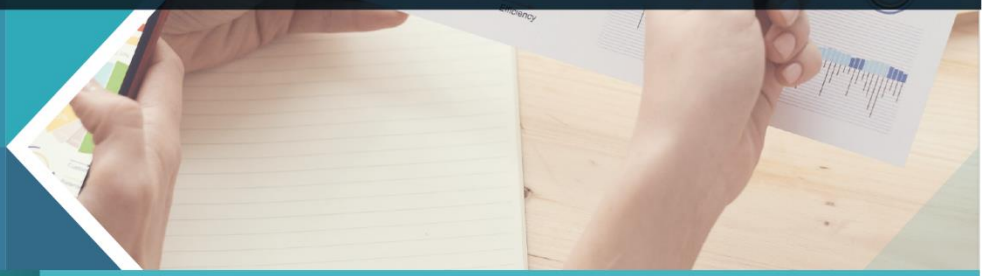

عدد يوليو 2023

للسنة الحادية والأربعون

Vol. 41, No.3; Jul. 2023

www.sams.edu.eg/crdc

رئيس التحرير
أ. د. أنور محمود النقيب
مدير مركز الاستشارات والبحوث والتطوير

رئيس مجلس الإدارة
أ. د. محمد حسن عبد العظيم
رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

ISSN : 1110-225X

أثر صدمات أسعار البترول العالمية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في مصر

اعداد

الباحثة / ريهام عبد الله ابراهيم بدر

باحثة دكتوراه بقسم الاقتصاد

بأكاديمية السادات للعلوم الادارية

٢٠٢٢

مستخلص الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير صدمات أسعار البترول العالمية على مجموعة من متغيرات الاقتصاد الكلي في مصر والتي تتمثل في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، ومعدل التضخم في أسعار المستهلكين، وسعر الصرف الحقيقي، والعجز في الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (التجارة الخارجية) ، وأخيراً دعم المنتجات البترولية كنسبة من إجمالي النفقات الحكومية , وقد تبين عدم معنوية تأثير صدمات أسعار البترول العالمية على معظم متغيرات الاقتصاد الكلي كالناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم في اسعار المستهلكين وسعر الصرف الحقيقي , في المقابل تبين وجود تأثير ضعيف على متغيري دعم المنتجات البترولية كنسبة من إجمالي النفقات الحكومية، والعجز في الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي, وهو ما قد يرجع إلى تأرجح مصر ما بين كونها صافي مصدر وصافي مستورد للبترول خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى ما تقدمه الحكومة المصرية من أشكال شتى من الدعم بخلاف دعم المنتجات البترولية، مثل دعم الصادر ات وبرامج دعم المزارعين وهيئات نقل الركاب وغيرها، و بالإضافة ايضاً الى السياسات المالية والنقدية التي تبنتها الدولة المصرية والتي ساعدت في الحد من تأثير صدمات أسعار البترول العالمية على متغيرات الاقتصاد المصري و تقدم هذه الدراسة مجموعة من المقترحات التي من شأنها أن تساعد على تقليل التأثير المحتمل لصدمات أسعار البترول المقبلة.

أولاً: المقدمة :

يعد النفط سلعة أساسية في الاقتصاد العالمي، حيث تمثل مصدراً رئيسياً لتكوين الناتج ودعم التنمية الاقتصادية، لذلك تعتبر أسعار النفط أحد أكثر العوامل تأثيراً في الاقتصاد الكلي للبلدان المختلفة، حيث تؤدي تذبذبات هذه الأسعار أو ما يعرف بالصدمات النفطية الى إحداث آثار ايجابية وسلبية على المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم في اسعار المستهلكين وسعر الصرف الحقيقي, ونظراً لزيادة أهمية التعرف على اتجاه حركة أسعار النفط في المستقبل، والتحكم فيها ووضع السياسات الاقتصادية المناسبة لمواجهة تقلباتها تزايد الاهتمام بموضوع التنبؤ باستخدام مختلف الأساليب الإحصائية والكمية لدراسة مثل هذه التقلبات والتنبؤ بها، وتعد معرفة آثار الصدمات البترولية على المؤشرات الكلية للاقتصاد المصري أمراً هاماً من أجل الوقوف على أهم السياسات الاقتصادية الكلية التي من شأنها تقليل الآثار السلبية لمثل تلك الصدمات، والاستفادة من آثارها الإيجابية إن وجدت.

ثانياً: المشكلة البحثية :

يعاني الاقتصاد المصري في الفترة من (١٩٩٠-٢٠٢١) من اختلال هيكلي داخلي واختلال هيكلي خارجي بالإضافة الى عدم تكامل القطاعات الاقتصادية أفقيا ورأسيا في الاقتصاد المصري حيث انه قد حدث التغيرات في أسعار البترول العالمية عدة مرات خلال السنوات الماضية .

ومع محاولة التحرر الاقتصادي والانفتاح و الاندماج في الاقتصاد العالمي أصبح الاقتصاد المصري عرضه للصدمات الاقتصادية وبالتالي فمن المتوقع وجود تأثير لهذه الصدمات الخارجية على متغيرات الاقتصاد الكلي في مصر وخاصة مع ارتفاع أسعار البترول العالمية .

ومن خلال هذا السياق تندرج مشكلة الدراسة والتي تتمحور في السؤال الرئيسي التالي :

إلى أي مدى تؤثر صدمات ارتفاع أسعار البترول العالمية على متغيرات الاقتصاد الكلي في مصر؟

ثالثاً :أهمية البحث :

ترجع الأهمية العلمية لاختيار هذا الموضوع من تزايد احتمالات تعرض الاقتصاد المصري لصدمات ارتفاع أسعار البترول العالمية الناجمة عن الصدمات المتكررة التي يشهدها العالم مع ما شهدته الفترة الأخيرة من اندماج متزايد للاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي في ظل تبني مصر لأجندة الإصلاح الاقتصادي المدعوم من النظام الرأسمالي العالمي، وتتزايد أهمية دراسة صدمات البترول العالمية وأسباب حدوثها، وآلية تأثيرها على متغيرات الاقتصاد الكلي في مصر، بالإضافة إلى أهمية إعادة النظر في الاندماج المتسارع في الاقتصاد العالمي، ومحاوله تبني بعض السياسات الاقتصادية التي تخفف من حدة التأثير السلبي لصدمات ارتفاع أسعار البترول العالمية على مصر ومساعدتها على تفادي ومواجهة هذه الصدمات التي يفرضها ارتباط مصر بالاقتصاد العالمي هذا من الجانب النظري , أما من الجانب التطبيقي ترجع الأهمية العلمية لاختيار هذا الموضوع إلى ندرة الدراسات العربية بصفة عامة والدراسات في مصر بصفة خاصة التي تناولت هذا الموضوع.

رابعاً: أهداف البحث :

تهدف الدراسة الى التعرف على ما إذا كانت لصدمات ارتفاع أسعار البترول العالمية أثر سلبي على المتغيرات الاقتصادية الكلية كالنمو الاقتصادي، التضخم، سعر الصرف والميزانية العامة وذلك بهدف تحليل وقياس العلاقة بين أسعار البترول العالمية وهذه المتغيرات الاقتصادية الكلية.

خامساً: فرضية البحث :

تقوم الدراسة على دراسة الفرض التالي :

توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين صدمات أسعار البترول العالمية و متغيرات الاقتصاد الكلي في مصر.

سادساً: منهجية البحث :

لتحقيق أهداف البحث اعتمدت الدراسة على ما يلى :

المنهج الوصفي الاستقرائي الاستنباطي : وذلك من خلال الاعتماد على عملية المسح المكتبي للدراسات والابحاث في العديد من المراجع وذلك في عرض الاطار النظري لصدمات الاقتصاد العالمي واثرها على متغيرات الاقتصاد الكلي في مصر.

سابعاً: الدراسات السابقة :

فيما يأتي محاولة لاستعراض أهم تلك الدراسات والتي لها علاقة بموضوع دراستنا مع ملاحظة ان الباحثة قامت بترتيب تلك الدراسات زمنياً من الأقدم إلي الاحدث :

الدراسة	اهداف الدراسة	زمان ومكان الدراسة	منهجية الدراسة والبيانات	النتائج
دراسة Ozlale and Pekkurnaz (2010)[1] بعنوان أسعار النفط والحساب الجاري: تحليل هيكلي للاقتصاد التركي	تهدف هذه الدراسة الى تحليل تأثير أسعار النفط على أرصدة الحساب الجاري للاقتصاد التركي	تم تطبيق الدراسة على تركيا خلال الفترة من (١٩٩٩ – ٢٠٠٩)	تم الاستعانة بالمنهج الاستقرائي والاستنباطي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي VAR, وتمثلت متغيرات الدراسة في : – سعر الصرف – اسعار النفط – الصدمات الهيكلية – فجوة الانتاج	تظهر النتائج أن استجابة نسبة الحساب الجاري لصدمة أسعار النفط تزداد تدريجياً حتى الأشهر الثلاثة الأولى ثم تبدأ في الانخفاض ، مما يشير إلى تأثير كبير لصدمات أسعار النفط على المدى القصير. علاوة على ذلك ، عند استخدام الصدمات الهيكلية التي تم الحصول عليها في تحليل الانحدار البسيط ، وجد أن المعلمة المتعلقة بصدمات أسعار النفط سلبية وذات دلالة إحصائية. يناقش القسم الأخير الآثار السياسية للنتائج.

[2] Ozlale, Ümit, and Didem Pekkurnaz.(2010), "**Oil price and current account: A structural analysis for the Turkish economy**", Energy Policy, pp 38 - 97.

Qiangian (2011)[2] بعنوان تأثير تذبذب أسعار النفط العالمية على اقتصاد الصين	تهدف هذه الدراسة الى دراسة التأثير السلبي لارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد الصيني.	تم تطبيق الدراسة على الصين خلال الفترة من (١٩٩٩ – ٢٠٠٨)	تم الاستعانة بالمنهج الاستقرائي والاستنباطي وذلك باستخدام نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ, وتمثلت متغيرات الدراسة في : – التضخم – الميزان التجاري – عرض النقود – الإنتاج	كشفت الدراسة عن وجود علاقة توازن طويلة المدى بين سعر النفط والانتاج ، والتضخم ، والميزان التجاري ، والعرض النقدي
Hassan and Zaman (2012)[3] بعنوان تأثير أسعار النفط على الميزان التجاري: رؤى جديدة لعلاقة التكامل المشترك من باكستان	تهدف هذه الدراسة الى دراسة تأثير سعر النفط على كل من سعر الصرف والميزان التجاري.	تم تطبيق الدراسة على باكستان خلال الفترة من (١٩٧٥ – ٢٠١٠)	تم الاستعانة بالمنهج الاستقرائي والاستنباطي وذلك باستخدام ARDL, وتمثلت متغيرات الدراسة في : – سعر النفط – سعر الصرف	أظهرت النتائج وجود تأثير سلبي كبير لأسعار النفط على كل من سعر الصرف والميزان التجاري.

[3] Qiangian, Zhang. (2011), "**The impact of international oil price fluctuation on China's economy**", Energy Procedia, pp 5 -13.

[4] Hassan, Syeda Anam, and Khalid Zaman. (2012), " **Effect of oil prices on trade balance: New insights into the cointegration relationship from Pakistan**", Economic Modeling , pp 29 -43

Tiwari and Olayeni (2013)[4] بعنوان سعر النفط والميزان التجاري في الهند	تهدف هذه الدراسة الى تأثير سعر النفط على الميزان التجاري في الهند	تم تطبيق الدراسة على الهند خلال الفترة من (١٩٨٠ – ٢٠١١)	تم الاستعانة بالمنهج الاستقرائي والاستنباطي وذلك باستخدام التكامل المشترك, وتطبيق اختبار السببية لجرانجر باستخدام التكامل المتزامن ومتجه تصحيح الخطأ	أظهرت الدراسة أن سعر النفط له تأثير سلبي على الميزان التجاري
دراسة (D. O. Olayungbo, 2019)[5] بعنوان آثار أسعار النفط العالمية على سعر الصرف والميزان التجاري والاحتياطيات في نيجيريا	تبحث الدراسة عن العلاقة السببية بين اسعار النفط العالمية وسعر الصرف والاحتياطات والميزان التجاري.	تم تطبيق الدراسة على نيجيريا خلال الفترة من (الربع الرابع ١٩٨٦ إلى الربع الأول ٢٠١٨)	تم الاستعانة بالمنهج الاستقرائي والاستنباطي وذلك باستخدام التكامل المشترك, وتطبيق اختبار السببية لجرانجر باستخدام التكامل المتزامن ومتجه تصحيح الخطأ وتمثلت متغيرات الدراسة في : – سعر الصرف – الاحتياطات الاجنبية – الميزان التجاري	– التكامل المشترك موجود فقط بين سعر النفط والاحتياطي الأجنبي. إن وجود التكامل المشترك يعني وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات. أظهرت نتيجة جرانجر السببية أن سعر النفط بقوة جرانجر تسبب في وجود احتياطي أجنبي في الفترة القصيرة. – لم يتم العثور على علاقات سببية بين سعر النفط والميزان التجاري وأسعار النفط وسعر الصرف.

[6] Tiwari, Aviral Kumar, and Olaolu Richard Olayeni.(2013) , " **Oil price and trade balance: wavelet based analysis for India**", Economics Bulletin , pp 33 - 86

[7] D. O. Olayungbo. (2019), "**Effects of Global Oil Price on Exchange Rate, Trade Balance, and Reserves in Nigeria: A Frequency Domain Causality Approach**", Economics Department, Obafemi Awolowo University, pp 86- 98

تقسيم البحث :

أولاً: ماهية البترول وأهميته .

ثانياً: المحددات السعرية للبترول في الأسواق العالمية.

ثالثاً : التداعيات المترتبة على تقلبات أسعار البترول العالمية .

رابعاً: قنوات انتقال تأثير صدمات أسعار البترول إلى متغيرات الاقتصاد الكلي في مصر

خامساً: تطور أسعار البترول العالمية خلال فترة الدراسة (١٩٩٠ -٢٠٢١)

سادساً: النتائج والتوصيات

أولا : ماهية البترول وأهميته :

يعد البترول العنصر الأساسي الذي ساعد الانسان على تطوير الحياة في الماضي وكذلك في الحاضر وقد يكون لسنوات قادمة إلى أن تحل مصادر طاقة بديلة محله , ويعتبر البترول في الوقت الراهن المصدر الأساسي للطاقة وهو المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي. كما أنه يدخل في عدد لا حصر له من الصناعات سواء كمصدر للطاقة أو مادة خام للصناعة، حيث أنه يعد أوفر أنواع الطاقة التقليدية وأسهلها وأفضلها , وعلى الجانب الآخر يعد البترول مصدراً من مصادر الايرادات العامة اللازمة لتمويل النشاط الاقتصادي في الدول المصدرة له [٦].

ولا تقتصر أهمية البترول على النواحي الاقتصادية فقط بكافة أشكالها، بل تتعداها لتشمل أيضا نواحي سياسية وعسكرية، وفيما يلي عرض لأهم الجوانب التي تبرز أهمية البترول على الصعيد العالمي :

١. أهمية البترول في قطاع النقل :

يعد قطاع النقل من أهم قطاعات البنية التحتية، حيث أنه يعد شريان الحياة الاقتصادية لما يمثله من وسيلة هامة في تحقيق الاتصال المستمر بين نقاط العملية الإنتاجية, فقطاع النقل يساعد في توصيل

[6] – مراد علة ,دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية: قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر للفترة (عام ٢٠٠٠ – ٢٠١٤)مجلة رؤى استراتيجية – مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، مجلد ٤ ،عدد ١٣ ، ٢٠١٧,ص: ٩٢.

السلع والخدمات سواء كانت مواد أولية أو سلع صناعية وزراعية من مناطق إنتاجها إلى مناطق استهلاكها واستخدامها، كذلك يتوقف قطاع السياحة بأكمله على قطاع النقل، حيث لا يمكن الانتقال من مكان لآخر دون وسائل النقل والمواصلات [٧].

ومن الجدير بالذكر أن ٥٦.٨٠ %من استهلاك البترول على مستوى العالم عام ٢٠١٩ تم من خلال قطاع النقل [٨] .

٢. أهمية البترول في الإنتاج الصناعي :

لا يمكن للنشاط الصناعي الاستمرار بشكل منتظم دون توافر البترول، إذ أنه يمثل مصدر الحرارة والطاقة المحركة , فبالإضافة إلى كون البترول مصدر أساسي من مصادر الطاقة اللازمة في العملية الصناعية، فإنه يوجد فرع كامل من الصناعة يعتمد على المنتجات البترولية، وهي الصناعات البتروكيماوية والتي استمدت اسمها منه، ومن أبرزها صناعة الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية، والجلود الصناعية، والأصماغ والمواد البلاستيكية، والمنظفات ومواد التجميل، وغيرها من الصناعات التي باتت أساسية لتلبية احتياجات الانسان في مختلف المجالات ويعد قطاع الصناعة القطاع الثاني من حيث استهلاك البترول على مستوى العالم بحصة بلغت ١٩.١ %عام ٢٠١٩.[٩]

٣. أهمية البترول في الإنتاج الزراعي :

تتمثل أهمية البترول في الإنتاج الزراعي في شقين أساسيين، الشق الأول يتمثل في استخدام البترول كمصدر لتوليد الطاقة للآلات الزراعية، مما ساهم في توفير الوقت والجهد بالإضافة إلى زيادة الإنتاجية [١٠], بعد أن كان الإنسان يعتمد على مجهوده البدني وتشغيل الماشية لزراعة الأرض؛ أما الشق الثاني فيتمثل في استخدام المنتجات البتروكيماوية من أسمدة ومبيدات حشرية والتي ساعدت بدورها على زيادة إنتاجية الأراضي الزراعية بالإضافة إلى حمايتها من الآفات التي كانت تقوم بتدمير محاصيل بأكملها. [١١]

---

[7] – وحيد خير الدين أهمية الثروة البترولية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات – دراسة حالة الجزائر. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمج خضير – بسكرة، الجزائر , ٢٠١٣, ص٤٢.

[8] – مظفر البرازي , واقع افاق استهلاك النفط في قطاع المواصلات العالمي , منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول أوابك ,٢٠٢١, ص٣.

[9] – مظفر البرازي , مرجع سبق ذكره, ص٣-٤.

[10] – مراد عله , مرجع سبق ذكره , ص٦٥.

[11] . – وحيد خير الدين, مرجع سبق ذكره, ص٦٦

٤. الأهمية السياسية والعسكرية للبترول :

مع تزايد دور البترول كمصدر أساسي للطاقة واستخدامه كمادة أولية في صناعة المواد البتروكيميائية، تزايدت حاجة العالم إليه، مما جعل الدول الصناعية تبني سياساتها الخارجية بحيث تضمن لها الحصول على إمدادات مستمرة من البترول, فعلى سبيل المثال نجد أن الولايات المتحدة تعمل على تشكيل تحالفات سياسية وإنشاء قواعد عسكرية لتأمين تدفقاتها البترولية[١٢] ، وبالتالي نجد أن السياسة البترولية بمحوريها الأسعار والإنتاج لا تبتعد عن السياسة الدولية وما يجري بها من علاقات سياسية[13].

وعلى الصعيد العسكري لا تقتصر أهمية البترول في أنه المحرك الرئيسي للآلات الحربية، بل يمتد الأمر لأبعد من ذلك، حيث يستخدم البترول كسلاح في حد ذاته للضغط في أوقات الحروب، واتضح ذلك جلياً خلال الصراع العربي الإسرائيلي في حرب أكتوبر ١٩٧٣ ،حيث قامت الدول العربية بفرض حظراً بترولياً على مجموعة دول أبرزها الولايات المتحدة وهولندا نظراً لموقفهم المنحاز لإسرائيل في حرب أكتوبر ١٩٧٣. هذه بالإضافة إلى خفض الإنتاج، وقد استمر ذلك الحظر حوالي ستة أشهر، وكان من نتائجه أن ارتفعت أسعار البترول أكثر من ثلاثة أضعاف، لتصل إلى نحو ١٢ دولاراً للبرميل عام ١٩٧٤.

ثانياً : المحددات السعرية للبترول في الأسواق العالمية :

يتأثر سعر البترول بعوامل العرض والطلب والتي تتحدد بعوامل اقتصادية وسياسية ومناخية فضلاً عن طبيعة السوق السائدة خلال ذلك الوقت, وبذلك يمكن اعتبار العوامل المؤثرة في أسعار البترول تتمثل في كمية البترول الممكن عرضها والكمية المطلوبة، فضلاً عن نوعية المعلومات المتوفرة لدى المتعاملين في سوق البترول من حيث درجة الثقة في السوق، وغيرها [١٤], وفيما يلي عرض تفصيلي لأهم محركات أسعار البترول العالمية:

---

[12] . – حافظ برجاس , الصراع الدولي على النفط العربي، كتاب، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، بيروت، لبنان, ٢٠٠٠, ص ٦٦

[13] مجلة العلوم الاقتصادية، العدد ٢٠ ،كلية الادارة والاقتصاد، . – عباس جبار الشرع ,سوق النفط العالمي بين العرض والطلب والمتغيرات الدولية جامعة البصرة , ٢٠٠٨, ص ٢٧.

[14] – حاج بن زيدان , دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا: دراسة تحليلية قياسية حالة: الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر (١٩٧٠–٢٠١٠), رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد , ٢٠١٣, ص ٨٩.

١. الطلب العالمي:

يرتبط الطلب على البترول بمعدل نمو وحجم نشاط الاقتصاد العالمي، فضلاً عن الزيادة السكانية، مما يشكل ضغطا على أسعار البترول، حيث ستتجه أسعار البترول للزيادة إن لم يستطع العرض تلبية تلك الزيادة في الطلب[١٥] .

ينقسم الطلب على النفط إلي نوعين، الطلب بغرض الاستهلاك والطب بغرض المضاربة ويمر الطلب على النفط بعدة تغيرات منذ الصناعة البترولية وان الطلب العالمي على النفط في تزايد مستمر، حيث أن الطلب على النفط بغرض الاستهلاك يتأثر بزيادة معدلات النمو الاقتصادي العالمي والتي ساهمت بزيادة الطلب على المنتجات النفطية، وأن دخول الصين والهند وزيادة استهلاكهم للنفط أثر على الطلب العالمي على النفط , أما الطلب على النفط بغرض المضاربة أو الأسواق المستقبلية للنفط، فقد عرفت هذه الأسواق منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، ودخول السماسرة والمضاربين للأسواق العالمية وتعاملهم في بيع البراميل الورقية بهدف تحقيق الأرباح، وتأثر الطلب بصورة رئيسية بعوامل عديدة ذات تأثيرات مختلفة، ومنها معدلات النمو الاقتصادي المشجعة للطلب[١٦].

٢. العرض العالمي:

وهو عبارة عن إجمالي الكميات المعروضة من قبل المنتجين ، والتي تتأثر بحجم الاستثمارات في مجال البترول، بالإضافة إلى سياسات الدول المنتجة، والاحتياطي العالمي من البترول[١٧] .

تعتبر الإمكانيات المتاحة من المخزون في حقول النفط، وسياسات الدول النفطية ومدى حاجتها إلى النفط، لمواجهة احتياجاتها المحلية أو تصديره، ومن أجل الحصول على موارد نقدية لتلبية الاحتياجات المالية أو الاحتفاظ به للأجيال المستقبلية، من العوامل المؤثرة على العرض العالمي على النفط، كذلك الطلب على النفط وسعره يلعب دوراً حيوياً في عرض النفط، كذلك المخزون التجاري والاستراتيجي يؤثر

15- رضوان جمعة ,دراسة قياسية وتنبؤية لأسعار النفط العالمية خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠١٨), مجلة الباحث , ٢٠١٧, ص٦١ &صالح تومي .

.

16 - عماد الدين محمد المزيني, العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية ,مجلة جامعة الأزهر , سلسلة العلوم الانسانية , المجلد ١٥ , العدد ١ , غزه ,٢٠١٣ , ص٣٣٤.

17- وحيد خير الدين, مرجع سبق ذكره, ص ٩٠.

في حجم العرض وخاصة في التقلبات الموسمية، والمراقب للأحداث خلال الفترة يجد أن العوامل السابقة تحققت جميعها وأثرت في عرض النفط وبالتالي في مستوى الأسعار[١٨].

٣. الحروب والصراعات الاقليمية :

تؤثر الحروب والصراعات على أسعار البترول العالمية، حيث تؤدي إلى زيادة الطلب على البترول اللازم لحركة الأسلحة العسكرية، ومن ثم زيادة الأسعار, ويزداد الأمر سوءاً عندما تكون تلك الحروب أو الصراعات الإقليمية في إحدى الدول المنتجة للبترول ، حيث مع زيادة الطلب يتأثر المعروض سلبياً فترتفع الاسعار بشكل أكبر[١٩].

٤ . العوامل الجيوسياسية (الجيوبوليتكية).

تلعب العوامل الجيوسياسية دورا هاماً ومؤثرا في ارتفاع أسعار النفط في التوترات والاضطرابات والنزاعات التي تحدث في مناطق إنتاج النفط وتكريره والذي يهدد أمن تدفق الإمدادات النفطية إلي المستهلكين، وتدفع أسعار النفط إلي الارتفاع، وبذلك بقي العامل السياسي عاملاً آنياً ومرحلياً مرهوناً بظروف سياسية معينة، وأثرت الاضطرابات والنزاعات خلال الفترة من سنة ٢٠٠٠ وحتى الوقت الراهن في تذبذب أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة ومن أمثلة ذلك [٢٠].

- توتر الأوضاع الأمنية على الحدود العراقية بين حزب العمال الكردستاني وتركيا في ذلك الوقت ،واستمرار توتر الأوضاع السياسية والأمنية في العراق وعدم استقرارها.
- التوتر بين الغرب وايران بسبب برنامج طهران النووي واحتمالات فرض مجلس الأمن والدول الأوربية مزيد من العقوبات على إيران، ثاني أكبر دولة مصدرة للنفط بعد السعودية.
- أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ودورها في تدني أسعار النفط الخام.
- شعور السوق النفطية العالمية بأن ممرات النفط غير آمنة، وذلك بسبب الحرب الأمريكية على الإرهاب سواء في الخليج العربي أو شمال أفريقيا، ولاسيما نيجيريا أكبر مصدر للنفط في أفريقيا.

18- مركز الأهرام للدراسات السياسة و الاستراتيجية ، ٢٠٠٥ ،ص٣٩٧

19- وحيد خير الدين, مرجع سبق ذكره, ص ٩٣.

20 – زياد عربية، ارتفاع أسعار النفط (الأسباب والتداعيات) ,مجلة شؤون عربية، الملف الاقتصادي، العدد١٣٤ ،جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠٨,ص ص ١١٧– ١١٨.

- التوترات الجيوسياسية (عدم الاستقرار السياسي) ومشاكل في بعض الدول المنتجة للنفط والخوف من العمليات التخريبية في مناطق إنتاج النفط المهمة.
- إعلان الولايات المتحدة في عام ٢٠٠١ أنها سوف تسحب الاحتياطي الاستراتيجي المتوافر لديها بشكل منفرد إذا ما احتاجت إليه، لذلك انخفضت الأسعار النفط في ذلك العام وعام ٢٠٠٢ مقارنة بعام ٢٠٠٠ [٢١].
- في الواقع أن الأعمال الإرهابية، وان كانت لم تستهدف منشآت نفطية إلا أن الخوف من أن تنتقل هذه الأعمال الإرهابية إلى المنشآت النفطية التي تجعل الأسواق النفطية في حالة من التوتر وعدم الاستقرار، وذلك يساعد على ارتفاع أسعار النفط.
- في عام ٢٠١١ تفاقمت الاضطرابات السياسية في المنطقة العربية في أعقاب الربيع العربي وأدى ذلك إلى انقطاع الإمدادات من الكثير من الدول المنتجة مثل ليبيا وسوريا واليمن, وخرج نحو ١.٦ مليون برميل يوميا من النفط الليبي الخفيف عالي الجودة ولم تتمكن دولة في أوبك من تعويضه, ولهذا ارتفعت أسعار النفط منذ ذلك الحين فوق مستوى ١٠٠ دولار واستقرت عند ذلك الحد حتى الان نظرا لأن ليبيا ما زالت غير مستقرة إضافة إلى سوريا والعراق[٢٢].
- وفي عام ٢٠١٢ فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حظرا على تصدير النفط الإيراني تسبب في خروج نحو مليون برميل يوميا من نفطها من السوق, وأدى هذا الأمر إلى تفاقم المخاوف من رد فعل عسكري إيراني وهو ما أبقى أسعار النفط عالية[٢٣].
- قفزت أسعار النفط والغاز منذ بداية عام ٢٠٢١ بمعدل الضعف أو أكثر وسط ارتفاع الطلب مرة أخرى في أعقاب صدمة إغلاقات كوفيد١٩ التي شهدها العالم عام ٢٠٢٠.
- كما أن الحرب في أوكرانيا دفعت بلدان في الغرب إلى تجنب إمدادات الطاقة الروسية، مما أدت هي الأخرى إلى زيادة ذلك الارتفاع.

[21]) – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٣ ،ص ص١٢٧ –١٢٩

[22] – **شذى خليل , اسعار النفط العالمية منذ ١٩٦٠ وتوقعات الى ٢٠٢٥,الوحدة الاقتصادية , مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية , ٢٠١٧**

[23] – نفس المرجع السابق .

٥. العوامل المناخية.

هي عوامل مرتبطة بتقلبات فصول السنة في نصف الكرة الأرضية الغربي وموسم الأعاصير ومن هذه التغيرات المناخية المفاجئة ما يلي [٢٤]:

-مخاوف من زيادة قوة الإعصار (دين) وتأثيره في منشأة النفط المكسيكية، واغلاق وحدات مصافي النفطية الأمريكية .

- .إعصار (كترينا) واعصار (أمبرتو) الذي ضرب مصافي النفط في الولايات المتحدة الأمريكية.

- برودة الطقس في الولايات المتحدة وأوروبا في الربعين الأول والرابع من العام ٢٠٠٧ ،الأمر الذي يعني زيادة الطلب علي وقود التدفئة .
- تسبب الإعصار المداري (جونو) وقف عمليات الإنتاج والتحميل في سلطنة عمان واغلاق مؤقت للميناء العماني.
- توقف إنتاج النفط الأمريكي عقب إعصار (إيفان) الذي حرم الولايات المتحدة من أكثر من ١٠ ملايين برميل من الإنتاج وذلك منتصف شهر أيلول ٢٠٠٤ ،وهذا بالإضافة لتوقف الإنتاج في بعض حقول المكسيك نتيجة الأضرار الذي خلفها هذا الإعصار بإنقاصهم الإمدادات النفطية في السوق والذي استمر توقفه عن الإنتاج لمدة تزيد عن ٣ إلي٤ شهور تقريباً ، بالإضافة إلى توقف مؤقت في المفاعلات النووية المولدة للكهرباء في اليابان [٢٥].

٦. -العوامل النقدية.

إن هبوط سعر الدولار يقلل من القوة الشرائية للدولار لدول منظمة" أوبك" ومجلس التعاون الخليجي مما يجعلها تحجم عن زيادة الإنتاج، لقد برز آثار انخفاض الدولار في منطقة الخليج في زيادة الشراء من السوق الأمريكية التي أصبحت أرخص من السوق الأوربية، لذا فإن التحول الكبير عن

[24] – براهيم بلقلة , تطورات أسعار البترول وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (٢٠٠٠– ٢٠٠٩)مجلة الباحث، عدد ١٢/٢٠١٣,٢٠١٣,ص١١ .

[25] – يوسف عبد الله مي حاج وآخرون، تقلبات أسعار البترول في السنوات الأخيرة, ورقه بحثية مقدمة لمادة مشكلات اقتصادية معاصرة، قسم الاقتصاد بمعهد البحوث والدراسات العربية, ٢٠٠٦ , ص٥ .

السوق الأوربية لصالح السوق الأمريكية سيتطلب وقتاً كبيراً يستمر الدولار ضعيفاً أمام اليورو والإسترليني [٢٦].

٧. –عامل الندرة.

كون النفط سلعة ناضبة فإن تأثير ذلك في الأسعار أمر طبيعي، وقد بدأت الأسواق مؤخرا تتحسس هذا الأمر، فالعمر التقليدي لهذه السلعة الاستراتيجية غير محدد على وجه الدقة .

٨. المخزون البترولي:

يستخدم هذا المخزون لتأمين الدول من تقلبات الإمدادات البترولية من الدول المنتجة، أو الزيادة المفاجأة في الطلب بشكل كبير مما يدفع الأسعار إلى أعلى ، وتوافر ذلك المخزون لدى الدول المستهلكة – خاصة كبار المستهلكين – ليجعلها قادرة على مواجهة أية صدمات في السوق البترولية ومن ثم يساهم في الحفاظ على أسعاره، كما يستخدم أيضا للتأثير على اسعار البترول [٢٧].

٩. مصادر الطاقة البديلة:

تحل مصادر الطاقة البديلة محل البترول في استخداماته المختلفة، وكلما توافرت تلك المصادر بشكل كاف وبأسعار مناسبة ساعد ذلك على تقليل الضغط على البترول ومن ثم استقرار أسعاره[٢٨],ومع ذلك مازالت الطاقة البديلة للبترول بنوعيها المتجددة وغير المتجددة غير قادرة على تلبية احتياجات السوق من الطاقة، حيث يغطي البترول وحده أكثر من ثلث استخدامات العالم من الطاقة عام ٢٠٢١.

ثالثاً : التداعيات المترتبة على تقلبات أسعار النفط العالمية :

لقد ترتب على ارتفاع أسعار النفط مجموعة من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خاصة اقتصاديات الدول النامية الذي يعاني اقتصادها اختلالاً على الرغم من ارتفاع أسعار النفط، إلا ان

[26] – نفس المرجع السابق , ص٣٤٠.

[27] – سكنه جهيه فرج , العوامل المؤثرة على أسعار النفط العالمية وتأثيرها على اقتصادات مجلس التعاون لدول الخليج العربية للمدة (٢٠٠٣–٢٠١٤) ,مجلة الاقتصادي الخليجي، مجلد ٣١ عدد ٢٦, ٢٠١٥ , ص٣٧.

[28] – وحيد خير الدين, مرجع سبق ذكره, ص ٩٥.

معظم دول العالم كانت قادرة على التكيف مع أسعار النفط المتصاعدة ، وذلك بفضل الانتعاش الاقتصادي العالمي، وبفضل تبني غالبية الدول النامية برامج إصلاحية ومالية مكنتها من امتصاص الزيادة في أسعار النفط , اضطرت الدول إلى تبني مجموعة من الإجراءات والتدابير كان من أهمها تقليص الدعم الحكومي الموجه للمشتقات النفطية، ورفع أسعار المشتقات النفطية على المستهلك النهائي، الأمر الذي انعكس سلباً على شريحة واسعة من المستهلكين من أصحاب الدخول المتوسطة والمنخفضة خاصة في الدول النامية[٢٩]

وسنتناول في هذا المطلب التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي، وعلى اقتصاديات الدول النامية من ارتفاع سعر النفط الذي أدي إلى زيادة الاستثمارات والتنمية الاقتصادية في دول الخليج العربي، وكان بمثابة عامل محفز للنمو الاقتصادي السريع.

١ – التداعيات الاقتصادية:

تتمثل بشكل رئيسي في دول الشرق الأوسط وفنزويلا وأمريكا، ورغم انخفاض الدولار بشكل متكرر، ولكن ذلك لم يخفف كثير من حجم الإيرادات النفطية كما كان يتوقع، كان النصيب الأوفر من العوائد المالية هي لدول الشرق الأوسط باعتبارها الدول التي زادت إنتاجها بنسب كبيرة لتخفف من ضغط الطلب العالمي عليها وبهدف خفض الأسعار ، وخلافاً لفترات الازدهار النفطية السابقة، فإن مضاعفة حجم الإيرادات النفطية ومعها الفوائض المالية المتوقعة في موازنات دول مجلس التعاون الخليجي لا تنبع من الارتفاع في أسعار النفط فحسب، بل وأيضاً من المساعي الرامية للحد من ارتفاع الأسعار، التي تمثل أبرزها في ضخ كميات إضافية من النفط الخام، الأمر الذي انعكس في ارتفاع مزدوج في حجم الإيرادات[٣٠].

لقد عرفت الدول العربية كيف تستفيد من ارتفاع العائدات النفطية فسجلت موازناتها فوائض وزادت نسب الإنفاق على المشاريع العمرانية والتطويرية والبنية التحتية والشؤون الاجتماعية وغيرها، مما جعل التأثيرات الإيجابية لهذه الإيرادات ظاهرة بوضوح، فإن أهم ما يميز هذه الفترة عن سابقتها هو توجه الإيرادات المزدهرة نحو خدمة الاقتصاديات المحلية، حيث أن هناك

[29] . – جامعة الدول العربية، ٢٠٠٨ ،ص١٢٧

[30] – يوسف عبد الله مي حاج، مرجع سبق ذكره ,ص٥٠.

مؤشرات إلي بقاء الثروة المالية في الداخل، وسعيها لاستغلال الفرص المحلية المتاحة، ولعل أبرز انعكاسات هذه الظاهرة قد ظهر من خلال الازدهار الذي تشهده أسواق الأسهم الخليجية في الوقت الحاضر ، بالإضافة إلي اتجاه شركات نفط حكومية في الكويت والسعودية وايران إلى إقامة مصاف نفطية في الهند من خلال مشروعات مشتركة، وعليه لم تقع الدول النفطية إلى زيادة الإنفاق والإحجام عن توظيفه بتنمية مشاريعها الاقتصادية [٣١].

كذلك تؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى رفع أسعار المحاصيل الزراعية، بزيادة تكلفة المدخلات، ودعم الطلب على المحاصيل المستخدمة لإنتاج الوقود الحيوي، إضافة إلى أجور الشحن, كذلك تؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى تراخي جهود الإصلاح الاقتصادي والمالي نظرا للأعباء التي أضافتها ارتفاع أسعار النفط [٣٢] .

٢- <u>التداعيات الاجتماعية :</u>

تعاني شعوب الدول النامية من تدني مستويات المعيشة والأجور والبطالة، فمن الطبيعي أن تحدث تداعيات اقتصادية من ارتفاع أسعار النفط، كذلك السلع المرتبطة بمشتقات النفط، الأمر الذي يؤدي إلى تداعيات اجتماعية، ومن هذه التداعيات ما يلي :

أ- ارتفاع أسعار المواد والسلع والخدمات المختلفة وضعف الطلب عليها الأمر الذي يؤدي إلى إغلاق بعض المعامل وتسريح عدد من العمال .

ب- ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة معاناة أصحاب الدخول المتوسطة والمنخفضة وهم شريحة واسعة في الدول النامية .

ت-ارتفاع أسعار المشتقات النفطية والمواد والسلع المختلفة يؤدي إلى امتصاص جزء كبير من دخول ذوي الدخل المتوسط والمنخفض .

ث-ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى إجبار الحكومات على سحب الدعم الحكومي للمشتقات النفطية ورفع أسعار البنزين والسولار ووقود التدفئة وغيرها.

[31] - حسين عبد الله ، النفط والانعكاسات علي الخليج، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، الإمارات، ٢٠٠٤, ص ٣٢.

[32] - جاسم المناعي، تأثير ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاديات العربية: الايجابيات والإشكاليات والإصلاحات المطلوبة، صندوق النقد العربي ,أبو ظبي,٣٠ مايو ٢٠٠٦, ص٨.

٣- التداعيات السياسية:

إن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى إحداث تداعيات سياسية منها[٣٣] :

أ- حدوث جملة من الاحتجاجات والاضطرابات نتيجة لارتفاع أسعار النفط مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المشتقات النفطية.

ب- دفع الحكومات إلى عمل حزمة من الإجراءات كتقليص الدعم الحكومي الموجه للمشتقات النفطية.

ت-ارتفاع أسعار المشتقات النفطية يواجه انتقادات شديدة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية للأحزاب الحاكمة.

رابعاً: قنوات انتقال تأثير صدمات أسعار البترول إلى متغيرات الاقتصاد الكلي في مصر

أظهرت الدراسات حول تأثير صدمات أسعار البترول على متغيرات الاقتصاد الكلي أن تلك الصدمات ينتقل تأثيرها إلى متغيرات الاقتصاد من خلال ٦ قنوات رئيسية وهي: (١) جانب العرض، (٢)جانب الطلب (الثروة) ، (٣)التضخم، (٤)التوازن الحقيقي، (٥)التعديل القطاعي، وأخيرا (٦) عدم التيقن [٣٤] .

فنجد أن **جانب العرض** مرتبط بتكاليف الإنتاج، حيث تؤدي الزيادة في أسعار البترول إلى زيادة تكاليف الإنتاج, فضلاً عن زيادة تكاليف النقل، مما يؤدي إلى انخفاض حجم الإنتاج النهائي وبالتالي انخفاض إجمالي العرض في الاقتصاد ، ومن ثم انخفاض معدلات التشغيل، وزيادة معدل البطالة وهو ما يترتب عليه انخفاض الدخول , وقد قدم كوب ودوجلاس في عام ١٩٢٨ شكلاً لدوال الإنتاج، والذي لا يزال يستخدمه الاقتصاديون في تمثيل العلاقة بين المخرجات والمدخلات، لما يتميز به من قدرة على تقدير

[33] - عماد الدين محمد المزيني , مرجع سبق ذكره, ص٣٤٢.

[34] - Baghirov, A. (2014). Direct and indirect effects of oil price shocks on economic growth: case of Lithuania. Master Thesis, ISM University of Management and Economics.

العملية الإنتاجية ،وبشكل عام تصف دوال الإنتاج العلاقة بين الإنتاج و مدخلاته والتي تتنوع ما بين عنصر العمل ورأس المال وطاقة وموارد طبيعية (أرض، مياه وغيرها)[٣٥] .

وبالتالي فإن ارتفاع أسعار البترول يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج مما سيؤدي إلى خفض الإنتاج الحقيقي خاصة في البلدان المستوردة للبترول, ولكن يعتمد معدل زيادة التكاليف على درجة الاعتماد على الطاقة في الإنتاج و مدى القدرة على استخدام مصادر طاقة أخرى أقل تكلفة أو تقليل عنصر الطاقة وإحلال عناصر أخرى محله مثل العمالة و رأس المال, كما أن زيادة تكاليف الإنتاج نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة سوف يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار في محاولة من المنتجين لتمرير تلك الزيادة إلى المستهلكين , وكما سبق الإشارة فإن هذه القناة تناسب الدول المستوردة و المستهلكة للبترول، حيث أنه بالنسبة للدول المنتجة و المصدرة من الممكن أن تؤدي الزيادة في الأسعار إلى زيادة في إيرادات الدولة ومن ثم زيادة فرص الاستثمار، مما سيعزز الإنتاج ويقلل البطالة بهذه الدول [٣٦].

وعلى **جانب الطلب** يؤثر ارتفاع أسعار البترول على كل من الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري , فالطلب الاستهلاكي يقل نتيجة انخفاض الدخل الحقيقي للأسر نتيجة ارتفاع الأسعار، وباعتبار أن المرونة السعرية للطلب على المواد البترولية منخفضة، فإن ارتفاع أسعار البترول قد يجبر الأسر على خفض إنفاقها على السلع والخدمات الأخرى للحفاظ على مستويات استهلاكها من المواد البترولية , كذلك يتأثر الطلب الاستثماري نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج مما يقلل العائد على الاستثمار، ومن ثم يراجع المستثمرون قراراتهم بشأن الاستثمار فيقل الطلب الاستثماري كذلك، مما يؤثر على الناتج [٣٧], ومن الجدير بالذكر أن التأثير السلبي لصدمات أسعار البترول على جانب الطلب محدود بنطاق معين، حيث أنه حتى وإن كانت المرونة السعرية للطلب على المواد البترولية صفر فإن التأثير السلبي لارتفاع أسعار البترول محكوم بنسبة المنتجات البترولية من إجمالي الاستهلاك [٣٨].

[35] - Federic Reynès ,The Cobb-Douglas Function as a Flexible Function: Analyzing the Substitution between Capital, Labor and Energy. Sciences Po OFCE Working Paper,2017, No12
[36] - Yoshino, N., & Taghizadeh-Hesary, F. Economic Impact of Oil Price Fluctuations in Developed and Emerging Economies. IEEJ Energy Journal, Vol. 9, No. 3,2014, PP 58.
[37] - Kiliçarslan, Z., & Dumrul,Y. Macroeconomic Impacts of Oil Price Shocks: An Empirical Analysis Based on The SVAR Models. Revista Economic, 2017, vol. 69, No. 5,2017, PP.55
[38] - Kilian, L. Oil Price Shocks: Causes and Consequences. Research paper, University of Michigan, Department of Economics,2014,pp219.

و فيما يتعلق بتأثير صدمات أسعار البترول على التضخم فإن التغير في سعر البترول يؤثر على أسعار السلع المكونة لسلة مؤشر أسعار المستهلكين، هذا بالإضافة إلى كون المنتجات البترولية ذاتها أحد مكونات تلك السلة، أي أن هناك تأثير مباشر وغير مباشر، وبالتالي فبارتفاع أسعاره يرتفع مؤشر أسعار المستهلكين, وبارتفاع معدلات التضخم تتدخل السلطات المسئولة عن السياسة النقدية بأدواتها والتي يأتي على رأسها سعر الفائدة في محاولة منها للحد من ذلك التأثير السلبي، وبالتالي ترتفع أسعار الفائدة كنتيجة لارتفاع أسعار البترول , ولكن إذا زاد ارتفاع أسعار الفائدة عن الحد المطلوب، يمكن أن يثبط الاستثمار ومن ثم يزيد من التأثير السلبي على الإنتاج[٣٩].

وتشابه تأثير أسعار البترول وفقا **لآلية التوازن الحقيقي** مع تأثيرها على التضخم، إذ تؤثر أسعار البترول على الطلب على النقود ومن ثم على أسعار الفائدة، حيث عندما يتوقع المستهلكون أن تأثير صدمات أسعار البترول قصير الأجل، فإنهم يتجهون إلى الاقتراض أو خفض الادخار من أجل الحفاظ على نفس مستوى الاستهلاك، مما يقود السلطات النقدية إلى رفع أسعار الفائدة، وهو ما يؤثر سلبا على الاستثمار بسبب انخفاض أرباح المنتجين المتوقعة[٤٠].

وتشير **قناة التعديل القطاعي** إلى التباطؤ الذي تشهده قطاعات الاقتصاد نتيجة اتجاهها للتكيف مع ارتفاع أسعار البترول ، وذلك من خلال تقليص حجم القطاعات التي تحتاج إلى استخدام الطاقة بكثافة، والتوسع في القطاعات الموفرة للطاقة، بينما تشير **قناة عدم التيقن** إلى أن عدم التيقن بشأن أسعار البترول المستقبلية يؤثر سلبياً على النشاط الاقتصادي من خلال خفض الطلب الاستثماري من جانب الشركات لما يتطلبه ذلك من شراء الآت ومعدات كثيفة استخدام للطاقة، و خفض الطلب الاستهلاكي من جانب الأفراد خاصة فيما يتعلق بالطلب على السلع الاستهلاكية المعمرة المستهلكة للطاقة, ومع تزايد عدم ثبات الأسعار في المستقبل، تزداد قيمة تأجيل قرارات الاستثمار و الاستهلاك، ويقل صافي الحافز للاستثمار و الاستهلاك، مما يقلل من احتمالات الإنتاج على المدى الطويل .

وبالتالي يتضح من العرض السابق كيف يؤثر ارتفاع أسعار البترول على متغيرات الاقتصاد الكلي وفقاً للنظرية الاقتصادية.

[39] - Hooker, Mark. A, Are oil shocks inflationary? Asymmetric and nonlinear specifications versus changes in regime. Journal of Money, Credit and Banking,2002, PP 540.
[40] - Khan, M., & Ahmed, A. , Revisiting the macroeconomic effects of oil and food price shocks to Pakistan economy: A structural vector autoregressive (SVAR) analysis. OPEC Energy Review, Vol. 38, No. 2,2014, PP 184.

خامساً :تطور أسعار البترول العالمية خلال فترة الدراسة (١٩٩٠ -٢٠٢١) :

شهدت أسعار البترول تقلبات كبيرة خلال فترة الدراسة، مما أثر على اقتصادات العديد من الدول، وفيما يلي عرض تفصيلي لأهم المحطات التي شهدت صدمات أسعار البترول.

١. الفترة (١٩٩٠ – ١٩٩١)ارتفاع الأسعار بسبب غزو العراق للكويت :

ارتفعت أسعار البترول عام ١٩٩٠ نتيجة الغزو العراقي على الكويت والذي استمر حتى مطلع عام 1991 مما تسبب في انخفاض إنتاج كلتا الدولتين , فنجد أن الأسعار ارتفعت من حوالي ١٤ دولار للبرميل عام ١٩٨٨ لتصل إلى حوالي ٢٣ دولار للبرميل في ١٩٩٠وترجع أسباب ذلك الغزو لأمور متعلقة بأسعار البترول بالأساس، حيث اتهمت العراق الكويت بأنها تقوم بتجاوز حصص الإنتاج المقررة مما تسبب في انخفاض أسعار البترول، في الوقت الذي ترغب فيه العراق في رفع الأسعار لسداد ديونها وانقاذ الاقتصاد العراقي بعد حربها مع إيران إلا أن الكويت أبدت تحديها بأنها سوف تزيد من إنتاجها وتقدمت بطلب لمنظمة الأوبك بذلك، مما أثار حفيظة العراق واشتعلت الأزمة، فضلاً عن اتهام العراق للكويت بأنها تتعدى على آبار بترول عراقية[٤١] .

٢. الفترة (١٩٩٢ – ١٩٩٨) زيادة العرض وانخفاض الطلب :

شهدت تلك الفترة انخفاض تدريجي في أسعار البترول بسبب تزايد العرض وانخفاض الطلب بسبب الأزمة المالية التي ضربت اقتصادات دول جنوب شرق أسيا, وانطلقت شرارة الأزمة عام ١٩٩٧ من تايلاند والتي كانت تعاني من تفاقم في المديونية الخارجية وعجز في الميزان التجاري وميزان الخدمات, و تعرضت العملة التايلاندية للضغط الكبير فانخفضت أمام الدولار الأمريكي تلتها عملات الفلبين وماليزيا وسنغافورا، إلى أن انهارت بورصة هونج كونج ، فانخفضت أسعار البترول من حوالي ٢٠ دولار للبرميل في المتوسط عام ١٩٩٢ إلى حوالي ١٠ دولار للبرميل بنهاية عام١٩٩٨ [٤٢].

41 – مشدن وهيبة ,مرجع سبق ذكره, ص٥٦.

42 - قحطان عبد سعيد ,الأزمة المالية الأسيوية ١٩٩٧ ..الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ الأسباب، الآثار والدروس المستفادة "دراسة مقارنة". مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، (٢١), ٢٠٠٩ , ص 22.

٣. الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٨)ارتفاع الأسعار بسبب انخفاض الإنتاج بالإضافة إلى حرب أمريكا على العراق، و زيادة الطلب نتيجة النمو الأسيوي :

ارتفعت أسعار البترول بشكل كبيرة خلال تلك الفترة، حيث أنها شهدت مجموعة من الصدمات التي أثرت على جانبي العرض والطلب فانتهى الأمر بارتفاع شديد في أسعار البترول, فعلى جانب العرض أدت الاضطرابات السياسية الذي عاشتها فنزويلا عام ٢٠٠٢ إلى انقطاع إمداداتها البترولية والتي يوجه جزء كبير منها إلى السوق الأمريكي[٤٣] .

أعقب ذلك هجوم الولايات المتحدة على العراق عام 2003 ،والذي أوقف نحو ٢.٢ مليون برميل يوميا من البترول , أما على جانب الطلب فقد شهدت الفترة من 2004حتى ٢٠٠٧ نمو ملحوظ في الاقتصاد العالمي، والذي قدره صندوق النقد الدولي بحوالي ٤.٣ %في المتوسط خلال عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ ،مما خلق ضغطا على الطلب على البترول وساهم في ارتفاع أسعاره بشكل ملحوظ[44], فنجد أن أسعار البترول ارتفعت من حوالي ٢٨.٥ دولار للبرميل في المتوسط عام ٢٠٠٠ ،إلى حوالي ٧٢.٤ دولار للبرميل في المتوسط عام ٢٠٠٧ والتي بلغت ذروتها في يوليو ٢٠٠٨ حيث وصلت أسعار البترول إلى ١٣٢.٧ دولار للبرميل و إلى جانب زيادة الطلب كان للمضاربة دور كبير في ارتفاع أسعار البترول بهذا الشكل خاصة خلال عامي ٢٠٠٧و ٢٠٠٨ ،حيث كان المستثمرون يشترون عقود البترول ليس للاستهلاك ولكن كأصل مالي[45] .

٤. الفترة (٢٠٠٨–٢٠١٠) انخفاض الأسعار نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية :

بعد الانتعاش الذي شهدته السوق البترولية خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨ حيث وصلت الأسعار إلى مستويات تاريخية لم تصل لها من قبل، ألقت الأزمة الاقتصادية العالمية بظلالها على أسعار البترول حيث انخفضت بنهاية عام ٢٠٠٨ إلى دون الـ ٤٠ دولار للبرميل واستمرت آثار تلك الأزمة خلال عام ٢٠٠٩ حيث تأثرت كافة أنشطة الاقتصاد العالمي في مختلف الدول والذي أثر بدوره على الطلب العالمي على البترول وكذلك على حجم الاستثمارات الموجهة إلى قطاع الطاقة ,

[43] . – صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد. التطورات في مجال النفط والطاقة – الفصل الخامس ,٢٠٠٣

[44] - Hamilton, J. D. (2011). Historical oil shocks. National Bureau of Economic Research, (No. w16790).

[45] - Hamilton, J. D. (2009). Causes and Consequences of the Oil Shock of 2007-08. Brookings Papers on Economic Activity, Economic Studies Program, The Brookings Institution, vol. 40, No.1 (Spring), PP 215.

إلى أن شهد عام ٢٠١٠ استقرار نسبي في الأسعار مع ارتفاع ملحوظ مقارنة بالعامين السابقين، وذلك مع استقرار الاقتصاد العالمي وبدء تعافيه من الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية الطاحنة التي مر بها عام ٢٠٠٨ [٤٦]، فارتفعت أسعار البترول من حوالي ٣٩.٩٥ دولار للبرميل في ديسمبر ٢٠٠٨ إلى نحو٨٥.٢٨ دولار للبرميل في نوفمبر ٢٠١١.

٥. الفترة (٢٠١١-٢٠١٣)ارتفاع الأسعار نتيجة ثورات الربيع العربي بالإضافة إلى حظر واردات البترول الإيراني :

أثرت ثورات الربيع العربي والتغيرات السياسية التي شهدتها عدد من الدول، وعلى رأسها تونس ومصر وليبيا وسوريا وغيرهم، منذ نهاية عام ٢٠١٠ على أسعار البترول بشكل كبير, فقد ارتفعت أسعار البترول بشكل ملحوظ خلال تلك الفترة من حوالي ٨٥.٢٨ دولار للبرميل في نوفمبر ٢٠١٠ إلى نحو ١١٠.٧٦ دولار للبرميل في ديسمبر ٢٠١٣ .إذ أثرت تلك الأحداث على إنتاج البترول في تلك الدول، وخاصة دولة ليبيا التي تعد واحدة من الدول الهامة في تصدير البترول إذ انخفض نصيبها من الصادرات العالمية للبترول من نحو ٣ %عام ٢٠١٠ إلى ٠.٧ %عام ٢٠١١[٤٧] ، ويرجع ذلك بالأساس إلى انخفاض إنتاجها من البترول إلى أقل من نصف مليون برميل في اليوم مقارنة بحوالي ١.٧ مليون برميل في اليوم عام ٢٠١٤، هذا بالإضافة إلى قرار الاتحاد الأوروبي بحظر الواردات من البترول الإيراني كنوع من أنواع العقوبات بسبب الملف النووي الإيراني[٤٨]، فنجد أن معدل نمو الإنتاج عالميا بلغ ٠.٩ %عام ٢٠١١ مقارنة بنحو ٢.٣ % في العام السابق مباشر.

٦. الفترة (٢٠١٤-٢٠١٦) انخفاض الأسعار بسبب زيادة المعروض وانخفاض الطلب :

نتيجة لارتفاع أسعار البترول خلال الفترة السابقة شهد إنتاج البترول الصخري والبترول الرملي خاصة بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤ نشاطاً كبيراً وباتا يستحوذان على حصة ليست بالقليلة من سوق البترول العالمي، نظراً لارتفاع الأسعار وقدرة المنتجين على تغطية تكاليف استخراجهما المرتفعة وتحقيق أرباح، إلى أن تدخلت منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) وقررت زيادة الإنتاج للحفاظ

46 - صندوق النقد العربي , مرجع سبق ذكره , ٢٠٠٨.
47 - OPEC Press release, (30 Nov. 2016). OPEC 171st Meeting concludes.
48 - Devarajan, S., & Mottaghi, L. (2015). Economic Implications of Lifting Sanctions on Iran. MENA Quarterly Economic Brief, World Bank, July.

على حصتها في السوق العالمي مما أدى إلى انخفاض الأسعار مرة أخرى[٤٩]، فنجد أن الأسعار انخفضت بشكل ملحوظ مرة أخرى خلال الفترة (٢٠١٤ – ٢٠١٦) نتيجة انخفاض الطلب العالمي مع وجود زيادة في عرض البترول، وهوت الاسعار من ١١٥ دولار للبرميل في يونيو ٢٠١٤ وصولاً لأدنى سعر له خلال تلك الفترة وهو ٣٠.٧ دولار للبرميل في يناير ٢٠١٦ [٥٠].

٧. الفترة (٢٠١٧ – ٢٠١٨) ارتفاع الأسعار نتيجة قرار الأوبك بخفض الإنتاج بجانب الأحداث العالمية :

بعد الانخفاض الكبير الذي شهدته أسعار البترول خلال الفترة السابقة قررت منظمة الأوبك في اجتماعها رقم ١٧١ بتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠١٦ تخفيض الإنتاج تدريجيا بهدف الدفاع عن أسعار البترول، على أن يبدأ تنفيذ القرار بدءاَ من يناير ٢٠١٧ [٥١] ، وبالفعل ارتفعت أسعار البترول نتيجة لهذا القرار من حوالي ٥٣.٣ دولار للبرميل في ديسمبر ٢٠١٦ إلى نحو ٦٤.٤ دولار للبرميل في ديسمبر ٢٠١٧ بالإضافة إلى مجموعة من الأحداث العالمية والتي أثرت على أسعار البترول ويأتي على رأسها قرار الولايات المتحدة الأمريكية بالخروج من الاتفاق النووي الايراني ورغبتها في فرض عقوبات على إيران في مايو ٢٠١٨ , فضلاً عن الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين ، فنجد أن أسعار البترول تجاوزت حاجز الـ ٨٠ دولار للبرميل في ١٧ مايو ٢٠١٨ للمرة الأولى منذ نوفمبر ٢٠١٤.

وفي ديسمبر ٢٠١٨ توصلت منظمة الأوبك إلى اتفاق مع حلفائها من خارج المنظمة باستمرار سياسة خفض الإنتاج من أجل الحفاظ على أسعار البترول من الانخفاض, وتم الاتفاق على خفض الإنتاج بواقع ١.٢مليون برميل يوميا وذلك بعد أن عاودت الأسعار للانخفاض مرة أخرى لتصل إلى نحو ٥٧ دولار للبرميل في نهاية نوفمبر٢٠١٨ [٥٢].

٨. الفترة (٢٠١٩ – ٢٠٢١) انخفاض الأسعار نتيجة لجائحة كورونا :

[49] - Álvarez, I. A., & Di Nino, V. (2017). The oil market in the age of shale oil. ECB Economic Bulletin, Issue 8 / 2017 – Articles.

[50] - Rogoff, K. (2016). What's behind the drop in oil prices?. World Economic Forum. https://www.weforum.org/agenda/2016/03/what-s-behind-the-drop-in-oil-prices/ .

[51] – OPEC,2016.مرجع سبق ذكره

[52] - OPEC Press release (07 December 2018). The 5th OPEC and non-OPEC

السبب الأساسي لانخفاض أسعار البترول هو تراجع الطلب بشكل حاد على خام البترول، وعدم وجود مشتري للبترول في ظل فائض كبير من الخام في السوق العالمي، وبسبب امتلاء مخازن البترول في الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن توسعت في عمليات التخزين للاستفادة من انخفاض السعر العالمي,

وتراجع الطلب على البترول سببه الانخفاض الكبير في الطلب على المواد البترولية، نتيجة توقف عدد كبير من المصانع حول العالم بسبب تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد، وكذلك توقف حركة الطيران وتراجع حركة السفن التجارية، وكذلك تراجع استهلاك وقود السيارات مع فرض حظر تجوال في أغلب بلدان العالم.

سادساً: النتائج والتوصيات

اولاً: النتائج :

١- أن مصر خلال فترة الدراسة تحولت من صافي مصدر للمنتجات البترولية إلى صافي مستورد منذ العام المالي ٢٠١٠/٢٠١١ ،ومن صافي منتج إلى صافي مستهلك للبترول, وهو ما يمكنه تبرير عدم معنوية تأثير صدمات أسعار البترول العالمية على مؤشرات الاقتصاد المصري، حيث أن التأثير الايجابي لفترات تحقيق فائض في الميزان التجاري البترولي سيقابل التأثير السلبي لفترات تحقيق عجز في ذات الميزان، مما يجعل محصلة التأثير في النهاية غير معنوية على متغيرات الاقتصاد.

وقد أشار كلاً من (Shah,et al ٢٠١٧) [٥٣] و (Algarhi ٢٠١٥ [٥٤]) في دراستهما، إلى إمكانية أن يكون تأثير صدمات أسعار البترول على مؤشرات الاقتصاد الكلي ضعيف نتيجة لتدخل الحكومة بسياسات الدعم، مما يمكنها من امتصاص جزء من آثار صدمات أسعار البترول وبالفعل تقدم الحكومة المصرية أشكال شتى من الدعم بخلاف دعم المنتجات البترولية.

٢- كذلك يمكن تفسير عدم معنوية تأثير صدمات أسعار البترول على متغير التضخم في أسعار المستهلكين، بأنه إلى جانب سياسات الدعم التي كانت تتبناها الحكومة، تبنى البنك المركزي المصري أدوات سياسية نقدية فعالة، والتي ساهمت بدورها في امتصاص الموجات التضخمية التي كانت لتنتج عن ارتفاع أسعار البترول العالمية, فعلى سبيل المثال خلال الارتفاعات التي شهدتها أسعار البترول خلال عام ٢٠٠٨ قبيل الأزمة المالية العالمية، قام البنك المركزي المصري بزيادة أسعار الفائدة بواقع ٢.٥ % في ٦ اجتماعات متتالية للجنة السياسة النقدية خلال الفترة (فبراير – سبتمبر ٢٠٠٨) مبرراً ذلك بالحاجة إلى احتواء الضغوط التضخمية الناتجة عن ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية وغير الغذائية.

٣- أن تأثير صدمات أسعار البترول ضعيف على الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية نتيجة انخفاض حصة استخدام البترول في الإنتاج والاستهلاك، فضلاً عن الدور الملحوظ للسياسة النقدية خلال السنوات الأخيرة والتي حدت من استجابة التضخم لتلك الصدمات، كما أنه في

[53] - Shah, I. H., Vela, C. D., &Wang, Y. (2017). Revisiting the Dynamic Effects of Oil Price Shocks on Small Developing Economies. University of Bath, United Kingdom. Research paper, No. 65 /17.
[54] - Algarhi, A. (2015), Oil and Economic growth in Egypt. Assadissa, Institut des Finances Basil Fuleihan. PP. 107-134.

حالة الولايات المتحدة الأمريكية فلديها بديل وهو الغاز الصخري، وبالتالي وباستخدام المبادئ الحسابية البسيطة فإنه من المتوقع أن يكون التأثير ضعيف على مؤشر سعر الصرف الحقيقي، خاصة و في ظل اعتماد مصر على نظام سعر الصرف المدار حتى نوفمبر ٢٠١٦.

٤- وفيما يتعلق بالتأثير على متغير دعم المنتجات البترولية كنسبة من إجمالي النفقات الحكومية، فقد اتضح وجود تأثير ولكنه ضعيف، لصدمات أسعار البترول على المتغير، وذلك نتيجة لقيام الحكومة المصرية بدعم المنتجات البترولية حتى عام ٢٠١٤ حين تبنت برنامج إصلاح دعم الطاقة.

ثانياً: التوصيات :

١- لقد بدأت الحكومة المصرية بالفعل في تبني سياسات التحوط بداية من موازنة العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ ،لحماية الاقتصاد المصري من تأثير صدمات أسعار البترول العالمية , ولكن سياسات التحوط تعد خطوة قصيرة الأجل، فبشكل عام ينبغي تقليل الاعتماد على المنتجات البترولية وتنويع مصادر الطاقة المستخدمة, خاصة تلك المتاحة محليا كالغاز الطبيعي، والذي شهد طفرة في الإنتاج إذ أصبح لدى مصر اكتفاء ذاتي من الغاز وعاودت التصدير مرة أخرى بعد أن توقف عام ٢٠١٤ نتيجة انخفاض الانتاج وارتفاع الطلب المحلي[٥٥], كذلك مصادر الطاقة المتجددة والتي تتمتع مصر بوفرتها كالشمس والرياح والطاقة الحيوية مما يمكن مصر من الحصول على المزيج الأمثل للطاقة فإنه مع توافر تلك البدائل بشكل مستدام سيصبح الاقتصاد المصري أكثر قدرة على تفادي صدمات أسعار البترول العالمية.

٢- ضرورة العمل على تكوين مخزون استراتيجي من البترول من خلال استغلال الفترات التي تنخفض بها أسعار البترول العالمية لشراء المزيد من البترول بما يفوق الاستهلاك، أو تقليل الصادرات منه وتخزينه، مما يساعد فيما بعد على تقليل النفقات في الفترات التي ترتفع فيها أسعاره عالمياً.

٣- تحتاج مصر إلى المزيد من عمليات التنقيب عن الغاز الطبيعي، وذلك لضمان استمرار الانتاج المحلي عند مستويات مرتفعة، بهدف سد الطلب المحلي المتزايد كذلك الوفاء بعقود التصدير المبرمة, كذلك التوسع في توفير محطات الغاز الطبيعي لتشجيع السيارات للتحول

[55] - Wood Mackenzie: Egypt Upstream Summary Slides, August 2019.

لاستخدام الغاز بدلاً من البنزين، ومن الجدير بالذكر أن عدد محطات تموين السيارات بالغاز الطبيعي يبلغ نحو ١٨٧ محطة على مستوى الجمهورية في مقابل ٣٥٩٧ محطة تموين سيارات بالبنزين, كذلك زيادة عدد مراكز تحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي، والتي تبلغ الآن ٧٢ مركز على مستوى الجمهورية.[٥٦]

[56] - وزارة البترول والثروة المعدنية , مرجع سبق ذكره , بيان صحفي , ٢٠٢١

قائمة المراجع :

أولاً: المراجع باللغة العربية

١- حافظ برجاس , الصراع الدولي على النفط العربي، كتاب، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، بيروت، لبنان, ٢٠٠٠.

٢- مراد علة ,دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية: قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر للفترة (عام ٢٠٠٠ – ٢٠١٤)مجلة رؤى استراتيجية – مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، مجلد ٤ ،عدد ١٣ ، ٢٠١٧.

٣- وحيد خير الدين أهمية الثروة البترولية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات – دراسة حالة الجزائر. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمج خضير – بسكرة، الجزائر , ٢٠١٣ .

٤- عباس جبار الشرع ,سوق النفط العالمي بين العرض والطلب والمتغيرات الدولية .مجلة العلوم الاقتصادية، العدد ٢٠ ،كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة , ٢٠٠٨.

٥- مظفر البرازي , واقع افاق استهلاك النفط في قطاع المواصلات العالمي , منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول أوابك ,٢٠٢١.

٦- حاج بن زيدان , دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا: دراسة تحليلية قياسية حالة: الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر (١٩٧٠-٢٠١٠), رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد , ٢٠١٣.

٧- صالح تومي &رضوان جمعة ,دراسة قياسية وتنبؤية لأسعار النفط العالمية خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠١٨), مجلة الباحث , ٢٠١٧.

٨- عماد الدين محمد المزيني, العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية ,مجلة جامعة الأزهر , سلسلة العلوم الانسانية , المجلد ١٥ , العدد ١ , غزه ,٢٠١٣.

٩- زياد عربية، ارتفاع أسعار النفط (الأسباب والتداعيات) ,مجلة شؤون عربية، الملف الاقتصادي، العدد١٣٤ ،جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠٨.

١٠- **شذى خليل , اسعار النفط العالمية منذ ١٩٦٠ وتوقعات الى ٢٠٢٥,الوحدة الاقتصادية , مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية , ٢٠١٧.**

١١- براهيم بلقلة , تطورات أسعار البترول وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٠٩)مجلة الباحث، عدد ٢٠١٣,٢٠١٣/١٢.

١٢- يوسف عبد الله مي حاج وآخرون، تقلبات أسعار البترول في السنوات الأخيرة, ورقه بحثية مقدمة لمادة مشكلات اقتصادية معاصرة، قسم الاقتصاد بمعهد البحوث والدراسات العربية, ٢٠٠٦.

١٣- هند مصطفي علي، ، أزمة انهيار أسعار النفط واقتصاديات مجلس التعاون الخليجي، دراسات استراتيجية خليجية، العدد ١٠ ,مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٨.

١٤- حيدر كاظم مهدي ,انخفاض أسعار النفط والاجراءات اللازمة لتقليل تأثيرها على الموازنة العامة في العراق, مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد الخامس، العدد ١ , ٢٠١٥.

١٥- سكنه جهيه فرج , العوامل المؤثرة على أسعار النفط العالمية وتأثيرها على اقتصادات مجلس التعاون لدول الخليج العربية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٤) ,مجلة الاقتصادي الخليجي، مجلد ٣١ عدد ٢٦, ٢٠١٥.

١٦- حسين عبد الله ، النفط والانعكاسات علي الخليج، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، الإمارات، ٢٠٠٤.

١٧- جاسم المناعي، تأثير ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاديات العربية: الايجابيات والإشكاليات والإصلاحات المطلوبة، صندوق النقد العربي ,أبو ظبي,٣٠ مايو ٢٠٠٦.

١٨- قحطان عبد سعيد ,الأزمة المالية الأسيوية ١٩٩٧ ..الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ الأسباب، الآثار والدروس المستفادة "دراسة مقارنة". مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، (٢١), ٢٠٠٩ .

١٩- مشدن وهيبة ,أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة(١٩٧٣-٢٠٠٣),رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر, ٢٠٠٥.

ثانياً: المراجع باللغة الاجنبية :

1- Qiangian, Zhang. (2011), "The impact of international oil price fluctuation on China's economy", Energy Procedia.

2- Hassan, Syeda Anam, and Khalid Zaman. (2012), " Effect of oil prices on trade balance: New insights into the cointegration relationship from Pakistan", Economic Modeling.

3- Wu, Po-Chin, Shiao-Yen Liu, and Sheng-Chieh Pan. (2013), " Nonlinear bilateral trade balance-fundamentals nexus: A panel regression approach", International Review of Economics and Finance.

4- Tiwari, Aviral Kumar, and Olaolu Richard Olayeni.(2013) , " Oil price and trade balance: wavelet based analysis for India", Economics Bulletin.

5- D. O. Olayungbo. (2019), "Effects of Global Oil Price on Exchange Rate, Trade Balance, and Reserves in Nigeria: A Frequency Domain Causality Approach", Economics Department, Obafemi Awolowo University.

6- Fawley, B., Juvenal, L., & Petrella, I. (2012). When oil prices jump, is speculation to blame?. Federal Reserve Bank of St. Louis Regional Economist.

7- Baghirov, A. (2014). Direct and indirect effects of oil price shocks on economic growth: case of Lithuania. Master Thesis, ISM University of Management and Economics.

8- Federic Reynès ,The Cobb-Douglas Function as a Flexible Function: Analyzing the Substitution between Capital, Labor and Energy. Sciences Po OFCE Working Paper,2017, No12.

9- Yoshino, N., & Taghizadeh-Hesary, F. Economic Impact of Oil Price Fluctuations in Developed and Emerging Economies. IEEJ Energy Journal, Vol. 9, No. 3,2014.

10- Kiliçarslan, Z., & Dumrul,Y. Macroeconomic Impacts of Oil Price Shocks: An Empirical Analysis Based on The SVAR Models. Revista Economic, 2017, vol. 69, No. 5,2017.

11- Kilian, L. Oil Price Shocks: Causes and Consequences. Research paper, University of Michigan, Department of Economics,2014.

12- Hooker, Mark. A, Are oil shocks inflationary? Asymmetric and nonlinear specifications versus changes in regime. Journal of Money, Credit and Banking,2002.

13- Hamilton, J. D. (2011). Historical oil shocks. National Bureau of Economic Research, (No. w16790).

14- Hamilton, J. D. (2009). Causes and Consequences of the Oil Shock of 2007-08. Brookings Papers on Economic Activity, Economic Studies Program, The Brookings Institution, vol. 40, No.1 (Spring).

15- Devarajan, S., & Mottaghi, L. (2015). Economic Implications of Lifting Sanctions on Iran. MENA Quarterly Economic Brief, World Bank, July.

16- Álvarez, I. A., & Di Nino, V. (2017). The oil market in the age of shale oil. ECB Economic Bulletin, Issue 8 / 2017 – Articles.

ثالثاً: التقارير والمواقع الالكترونية :

١- مركز الأهرام للدراسات السياسة و الاستراتيجية ، ٢٠٠٥ .
٢- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٣ .
٣- جامعة الدول العربية، ٢٠٠٨.
٤- تقرير وزارة التخطيط , ٢٠١٨.
٥- البنك المركزي المصري , التقرير السنوي , ٢٠١٩/٢٠٢٠.
٦- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد. التطورات في مجال النفط والطاقة – الفصل الخامس ,٢٠٠٣.
٧- OPEC Press release (07 December 2018). The 5th OPEC and non-OPEC
٨- Wood Mackenzie: Egypt Upstream Summary Slides, August 2010.